

أنتهت تعاملاتها على انخفاض «العام» 28.33 نقطة

هبوط جماعي لمؤشرات بورصة الكويت والسيولة تقلصت 20 %

الأكثر كمية

الشركة	آخر	التغير %	الكمية	القيمة	عدد الصفقات
المستثمرون	11.7	2.63	34,393,530	397,673,572	291
عقارات	73.2	1.10	7,798,171	568,659,192	154
أد	14	6.04-	7,035,456	99,791,220	159
خارجية	306	0.00	6,921,400	2,116,835,940	205
أخر	14.6	0.00	5,979,298	87,660,396	89

الأكثر انخفاضاً

الشركة	آخر	التغير %	الكمية	القيمة	عدد الصفقات
العقارات	105	9.48-	13	1,365	1
مواش	180	9.09-	16,618	3,171,240	4
الأنظمة	70.1	6.53-	37,841	2,672,512	13
أد	14	6.04-	7,035,456	99,791,220	159
مسا	39	6.02-	1,649,808	65,670,936	74

الأكثر عدد صفقات

الشركة	آخر	التغير %	الكمية	القيمة	عدد الصفقات
وطني	924	0.32-	2,225,678	2,060,504,704	479
أجنبي	785	1.63-	1,265,043	996,643,910	303
المستثمرون	11.7	2.63	34,393,530	397,673,572	291
بنك	678	0.44-	2,481,513	1,678,996,156	261
خارجية	306	0.00	6,921,400	2,116,835,940	205

الأكثر ارتفاعاً

الشركة	آخر	التغير %	الكمية	القيمة	عدد الصفقات
بورتلاند	1,386	10.00	1,821	2,119,056	9
السورية	53.4	9.88	16,414	857,416	15
بنك	42.3	9.59	23,100	962,740	10
البنية	15.7	5.37	6,234	92,978	5
أصول	59.9	4.90	21,687	1,299,051	1



• هبوط جماعي لمؤشرات بورصة الكويت

الرئيسي والأول بنسبة 0.39 و0.53% سجلت مؤشرات 3 قطاعات ارتفاعاً على الترتيب، وسجلت مؤشرات 8 قطاعات انخفاضاً أمس بصدارة التكنولوجيا بنسبة 6.53%، فيما

مؤشرات بورصة الكويت

السوق الأول	6.137.36 (32.91-)(0.53-)
السوق الرئيسي	4.875.22 (19.1-)(0.39-)
المؤشر العام	5.705.61 (28.33-)(0.49-)

أنهت بورصة الكويت تعاملاتها الأسبوعية أمس على انخفاض المؤشر العام 28.33 نقطة ليبلغ مستوى 5705.6 نقاط بنسبة انخفاض بلغت 0.49%. وبلغت كميات تداولات المؤشر 123.7 مليون سهم تمت من خلال 4761 صفقة نقدية بقيمة 14.7 مليون دينار «نحو 48.5 مليون دولار».

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 19.1 نقطة ليصل إلى مستوى 5875.2 نقطة وبنسبة 0.39% من خلال كمية أسهم بلغت 99.16 مليون سهم تمت عبر 2613 صفقة نقدية بقيمة 4.1 ملايين دينار «نحو 13.5 مليون دولار»، كما انخفض مؤشر السوق الأول 32.9 نقطة ليصل إلى مستوى 6137.3 نقطة وبنسبة انخفاض 0.53% من خلال كمية أسهم بلغت 24.6 مليون سهم تمت عبر 2148 صفقة بقيمة 10.6 ملايين دينار «نحو 35 مليون دولار».

وكانت شركات «بورتلاند» و«السورية» و«بيان» و«الديرة» و«أصول» الأكثر ارتفاعاً في حين كانت أسهم «المستثمرين» و«عقارات ك» و«أن» و«خليج ب» و«ليبار» الأكثر تداولاً، أما الأكثر انخفاضاً فكانت «الهلال» و«مواشي» و«الأنظمة» و«أن» و«ميناء».

وشهدت الجلسة إعلان بورصة الكويت تنفيذ بيع أوراق مالية مدرجة لصالح حساب وزارة العمل -إدارة التنفيذ، وتراجعت المؤشرات الكويتية جماعياً في نهاية تعاملات أمس، حيث هبط المؤشر العام 0.49%، وانخفض المؤشران

المشعان: الواقع السلبى المحيط له دور كبير في تراجع أسواق المنطقة

تلج تتضخم وربما تتحطم في أي لحظة وتداخيات ذلك بالتأكد سكنون سلبية على المنطقة. وبين أن اقتراب شهر رمضان وتزامنه مع قرب حلول موسم الإجازات الصيفية وعطلات المدارس ربما يفسر بشكل كبير حالة التدهور الواضح في التداولات ببورصة الكويت وخاصة على مستوى السيولة، متوقعا استمرار هذا الوضع حتى بدء الشهر الكريم ونهاية فترة الامتحانات. فنياً، قال المشعان إن المؤشر العام للبورصة بات على عتبة التخلي عن مستوى دعم مهم عند 5700 نقطة وكسر هذا الحاجز يعني إمكانية الانزلاق خلال شهر رمضان حتى مستويات 5500 نقطة. لكن الإيجابي في المشهد هو أن البورصة الكويتية أداؤها يأتي على غير المعتاد في شهر رمضان وربما يتحسن الأداء نوعاً ما ويحافظ على وتيرة مستقرة لا تدفعنا لهذا المستوى المتدني.

قال المحلل الفني لسوق المال، يعقوب المشعان إن الواقع السلبى المحيط بالمنطقة الآن له دور كبير في تراجع أسواق المنطقة بشكل عام وبورصة الكويت على الأخص، وأوضح المشعان أن البورصة شهدت أداء إيجابياً في مارس الماضي على وقع الإعلانات السنوية عن نتائج الشركات والعمومات التي جاءت مشمولة بالتوزيعات السخية، وتابع: كان من المفترض أن يتواصل هذا الأداء مع انطلاق الربع الثاني من 2019، خاصة مع حلول فترة الإفصاحات عن نتائج الشركات للربع الأول من العام، لكن التوترات التي تحدثت على الساحة العالمية والإقليمية الآن كان لها رأي آخر.

وأضاف أن الصراع المحتدم حالياً بين أميركا وإيران بدأ يتصاعد مع دخول أطراف أخرى تؤيد وتعارض، ومن ثم أصبح الوضع وكأنها كرة

الجمعية الاقتصادية و«رابطة العلوم الإدارية» وقعنا مذكرة تفاهم



• بعد توقيع مذكرة التفاهم

رابعة طلبة كلية العلوم الإدارية عبد الوهاب المطوع أن توقيع المذكرة مع الجمعية الاقتصادية الكويتية سيجتج لنا الاستفادة من خلال استغلال قاعات مقر الجمعية الاقتصادية الجديد لتشكل هذه النقطة كمعدل خال من المخاطر يبني عليه النشاط الاقتصادي، وإصدار مقر الجمعية الاقتصادية الجديد لتوقيع هذه الاتفاقية.

العامل والسنودات والمحاضرات ومشاركة الجمعية في فعاليات اسبوع الطلبة المسجدين والفرص الوظيفية للطلبة الخريجين والمنظم من قبل الرابطة سنويا. وفي ذات السياق أوضح رئيس

كتبت سمر أمين:

إيماناً بدور الجمعية الاقتصادية الكويتية ومسؤوليتها المجتمعية كونها إحدى مؤسسات المجتمع المدني في الكويت وضمن أهم أهدافها العمل على تطوير القدرات المهنية والعلمية لجميع فئات المجتمع الكويتي، وقعت الجمعية الاقتصادية مذكرة تفاهم وتعاون مع رابطة طلبة كلية العلوم الإدارية بجامعة الكويت.

وقال رئيس مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية، مهند الصانع، إن رغبة الجمعية الاقتصادية الكويتية والرابطة اتفقت على تعميق أواصر التعاون وتحقيق المنفعة المشتركة بما يحقق الأهداف المرجوة للطرفين، مبيناً أن أبرز ما جاء في المذكرة مشاركة جميع الطلاب والطالبات أعضاء الرابطة في جميع الأنشطة التي تنظمها الجمعية الاقتصادية الكويتية. وأضاف عقب توقيع المذكرة أول من أمس أن التعاون بين الجانبين يتضمن الدورات التدريبية وورش

«مواشي» تسدد جزءاً من قرض «الكويت الصناعي»

أعلنت شركة نقل وتجارة المواشي عن قيامها بسداد جزء من قرض مقدماً للبنك الكويت الصناعي بقيمة 10.6 ملايين دينار، بالإضافة إلى تخفيض قيمة القرض لتجادل 9.62 ملايين دينار وهي تمثل حدود القرض المستخدمة فقط.

وقالت «مواشي» في بيان للبورصة الكويتية أمس: الأثر المالي للعمليات السابقة سببته عليه انخفاض إجمالي الأصول وإجمالي المطلوبات بقيمة 10.6 ملايين دينار، بالإضافة إلى تخفيض الفوائد المستقبلية حيث ستكون

الفائدة على القرض عادية ثابتة على حدود القرض المستخدمة فقط بواقع 3.5% سنوياً. وكانت «مواشي» قامت في منتصف عام 2016، بتوقيع عقد قرض صناعي مع البنك، لتمويل مشاريعها بقيمة 28 مليون دينار، بفائدة عادية على حدود القرض المستخدمة بواقع 7.35% سنوياً.

وحققت الشركة خسائر سنوية للعام الماضي بقيمة 3.54 مليون دينار، مقابل أرباح عام 2017 والبالغة آنذاك 2.6 مليون دينار.

دبي يواصل تراجعاته وسط تدني مستويات التداول والسيولة

هبط سوق دبي المالي، خلال تعاملات أمس، بضغط من أسهم قيادية عند إقفال جلسة نهاية الأسبوع وسط تراجع ملحوظ في مستوى التداولات والسيولة. وبينهاية التعاملات، نزل المؤشر العام للسوق بنسبة 0.54%، إلى المستوى 2787.44 نقطة، خاسراً نحو 15.14 نقطة، متوافقاً مع الجلسة الماضية. وانكمش حجم التداول بجلسة أمس إلى نحو 139.110 مليون سهم، مقابل 167.04 مليون سهم بجلسة أول أمس، وكذلك انخفضت السيولة الإجمالية للسوق لقيمة قدرها 204.007 ملايين درهم، عبر تنفيذ 2.278 ألف صفقة، مقابل قيمة 306.97 ملايين درهم موزعة على 3067 صفقة بالجلسة الماضية. وبلغت القيمة السوقية لأسهم دبي أمس 364.554 مليار درهم، مقابل 365.05 مليارات بجلسة أول أمس، بخسارة 496 مليون درهم، وانخفض قطاع العقارات 0.15%، بضغط من سهم إعمار 0.21%، وتراجع قطاع البنوك 0.02%، بعد أن هبط سهم دبي الإسلامي 9.82% خلال الجلسة، وقاد سهم دبي للاستثمار بانخفاضه 0.57%، قطاع الاستثمار لتراجع بنسبة 7.46%.

«موانئ دبي»: 17,5 مليون حاوية... حجم المناولة في الربع الأول من 2019

أعلنت موانئ دبي العالمية، أمس، قيامها بمناولة 17.5 مليون حاوية نمطية «قياس 20 قدماً» عبر محطة أعمالها العالمية من محطات الحاويات خلال الربع الأول من عام 2019، مسجلة انخفاضاً سنوياً في أحجام المناولة الإجمالية على أساس التقارير المحاسبية بنسبة 0.6%، في حين بلغت نسبة الانخفاض على أساس المقارنة المنطية 0.7%، وذكر بيان للشركة أمس أن الانخفاض جاء بسبب المقارنات السنوية الأعلى «بلغت الزيادة في الربع الأول من 2018 على أساس المقارنة المنطية 8.4%»، بالإضافة إلى انخفاض الأحجام في الإمارات وأستراليا. وعلى مستوى المناطق، قام إقليم الإمارات بمناولة 3.5 ملايين حاوية نمطية خلال الربع الأول من العام الحالي مسجلاً انخفاضاً سنوياً بنسبة 8.8%، وذلك بسبب مناخ الاقتصاد الكلي المتسارع بالتحديات، وكذلك خسارة الأحجام ذات هامش الربح المنخفض. وسجلت منطقة الأميركيتين وأفريقيا وشبه القارة الهندية أداء قوياً مع النمو القوي في «كالوا» في البيرو و«السخنة» في مصر و«موبا» في الهند.

أما المحطات الموحدة التابعة لموانئ دبي العالمية فقد قامت بمناولة 9.2 ملايين حاوية نمطية خلال الربع الأول من 2019 بانخفاض سنوي بلغ 0.8% على أساس التقارير المحاسبية، وبنسبة 3.0% على أساس المقارنة المنطية، وقد عزز نمو الأحجام على أساس التقارير المحاسبية في منطقة الأميركيتين وأستراليا ضم محطات الشركة في أستراليا إلى محطة المحطات الموحدة اعتباراً من مارس 2019.

السعودية تعلن عن أول طرح عام لصكوك لـ 30 سنة محلياً

ويتم إصدار 30 سنة مؤشر قياس جديد للمصدرين المحظمين من القطاع العام والخاص ليتمكن من خلاله الإسترشاد بأسعار العائد، بالإضافة إلى إيجاد طلب في السوق «إضافة إلى وسائل الإقراض البنكية التقليدية» في هذه الأجال، ما سيوجد مصدر تمويل جديد خصوصاً في ظل التحول الذي يشهده اقتصاد السعودية، والحاجة إلى مثل هذا النوع من التمويل الذي قد يوظف في دعم مشاريع التنمية والبنية التحتية ومزودي المنتجات العقارية والأدخارية لتشكل هذه النقطة كمعدل خال من المخاطر يبني عليه النشاط الاقتصادي، وإصدار مقر الجمعية الاقتصادية الجديد لتوقيع هذه الاتفاقية.

المملكة 2030. ويشار إلى أن مكتب إدارة الدين العام نجح في تمديد منحني العائد على الريال السعودي خلال الأشهر الثلاثة الماضية، الذي كان يمتد بحد أقصى إلى 10 سنوات استحقاق فقط، من خلال إصدار صكوك لمدة 12 سنة في إصدار شهر فبراير، ثم إصدار صكوك لمدة 15 سنة في إصدار شهر مارس الماضي، وإصدار صكوك لمدة 30 سنة في إصدار شهر أبريل الحالي، وجميع هذه الإصدارات تشكل ركيزة أساسية في دعم وتطوير أسواق الدين المحلية.

أعلنت وزارة المالية السعودية، إتمام الإصدار الرابع للعام الحالي 2019، الذي جاء كأول إصدار عام في تاريخ السعودية لاستحقاق 30 سنة، استحقاق عام 2049، متجاوزاً 15 سنة استحقاق إضافية عن إصدار الشهر الماضي، 20 سنة مقارنة بإصدارات 2018.

وكانت وزارة المالية السعودية، ممثلة بمكتب إدارة الدين العام، انتهت من استقبال طلبات المستثمرين على إصدارها المحلي لشهر أبريل 2019 تحت برنامج صكوك الحكومة السعودية بالريال السعودي، حيث تم تحديد حجم الإصدار بمبلغ إجمالي قدره 11.619 مليار ريال سعودي، ما يعادل نحو 3.1 مليارات دولار. ويأتي هذا الإصدار الجديد استكمالاً لتحقيق أحد أهداف المكتب في بناء منحني عائد سيادي لإيجاد أسعار عائد لمختلف آجال أدوات الدين، من أجل تعزيز سياسات تسعير الأوراق المالية الحكومية وإيجاد نقاط مرجعية لطروحات القطاع الخاص والعام.

الطلب على الإصدار شكل قرابة 80% من إجمالي إصدار شهر أبريل الحالي، أو ما يعادل 9.247 مليارات ريال، ما يعادل نحو 2.47 مليار دولار، ويعد ذلك رسالة لتعزيز الثقة في اقتصاد السعودية من خلال إثبات أن المستثمرين مؤمنون برؤية السعودية ومستعدون للاستثمار فيها بمدد طويلة.